وزيرة الاشغال والبلديات تعلن لـ(المدى):

١٥٠ مليار دينار لتوفير المياه الصالحة للشرب في جميع المحافظات خلال العام الحالي

تنفيذ ٢٢٩ مشروعاً و ١٤٠٠ مجمع للمياه من قبل الوزارة

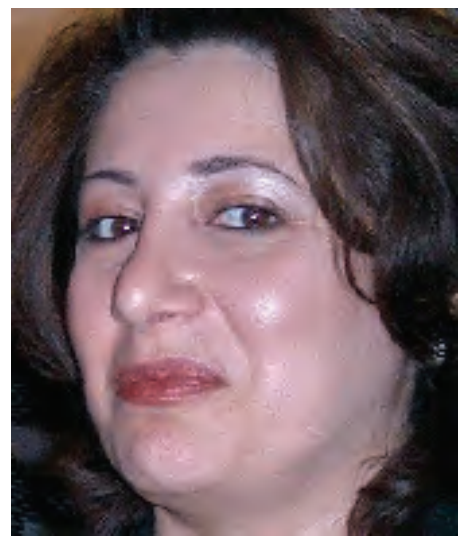

بغداد / المدى

مساهمة المنظمات الانسانية في تأهيل وصيانة ٩٧٥ مشروعاً ومجمعاً ومحطة لتقوية مياه الشرب

اكدت وزيرة البلديات والاشغال المهندسة نسرين برواري ان الوزارة تواجه تحديات جسيمة نتيجة للسياسة الخاطئة التي اعتمدها النظام السابق فتعرضت مهامها إلى اخفاقات وسلبيات لم تتعرض لها قطاعات الدولة الأخرى لكنها استطاعت وبفترة قياسية من تحقيق طفرات نوعية واصبح لها دورٌ فاعلٌ في المجتمع العراقي من خلال انجاز العديد من المشاريع الخدمية وتشغيل الالاف من العاطلين.

٢٨٨ مليار دينار

قالت وزيرة البلديات والاشغال في حديث خاص لـ(المدى) ان الوزارة خصصت مبلغ ٢٨٨ ملياراً و ٦٩٥ مليون دينار لتنفيذ مشاريع خدمية ضمن مديرية البلديات العامة والماء لغرض توفير المياه الصالحة للشرب وتبليط واكساء الشوارع وتأهيل الابنية والاقسام وتطوير وانشاء المتنزهات والحدائق العامة والساحات والجزرات الوسطية وتقاطعات ومداخل المدن وتطوير وتنظيم هندسة المرور وتأهيل الشوارع في محافظات العراق المختلفة .

٢٩٩ مشروعا للماء

واكدت ان حصة مديرية الماء من المبالغ كانت (١٥٠) مليار دينار خلال العام الحالي ٢٠٠٤ ويستند عملها في توفير المياه الصالحة للشرب لعموم المحافظات باستثناء حدود امانة بغداد ابتداءاً بالمدن وصولاً إلى أبعد نقطة من الريف على وفق تخطيط يأخذ بنظر الاعتبار التطورات الاقتصادية والاجتماعية والصحية اضافة إلى تنفيذ وتشغيل وادارة وصيانة مشاريع المياه الصالحة للشرب والخام و كذلك وحدات الماء المجمعة وشبكاتها من خلال مشاريعها البالغة ٢٢٩ مشروعاً و ١٤٠٠ مجمع مائيٍ حيث ان كميات الماء المنتج لعموم القطر تبلغ (٦٩٦٠٣٧٣) م٣ يومياً خلال ٢٢ ساعة في حين الحاجة الفعلية للماء هي (٩٨٣٦٥٩٨) م٣ يومياً أي ان نسبة العجز في المياة المنتجة حالياً تبلغ (٣٠٪) وهذا مايثبت بأن ثلث السكان الحاليين لا يحصلون على الماء الصالح للشرب بسبب انتهاء عمر المشاريع والمجمعات المائية التي يتجاوز عمرها ٧٠ عاماً اضافة إلى ان اغلب الشبكات والانابيب الناقلة قديمة وقسم اخر منها (أسبست) مغلونة ونسبة النضوحات والضائعات فيها تتجاوز (٢٠٪) مما يؤدي إلى انخفاض الكمية المنتجة للماء بنسبة (٥٧٪) مما يزيد نسبة العجز لتصبح الكمية المنتجة (٥٥٦٨٢٩٤) م٣ يومياً وهي تشكل نسبة (٤٣٪).

وأضافت وزيرة البلديات والاشغال ان مشاريع الموازنة الاستثمارية لخطة عام ٢٠٠٤ تشمل المشاريع المستثمرة والمباشر بها عام ٢٠٠٣ والمشاريع الجديدة ومشاريع الاعمار حيث تم تخصيص مبلغ (٦٠) مليار دينار للمشاريع المستثمرة وتشمل محافظات نينوى لاكمال مشروع تلعفر- زمار وبنسبة انجاز حاليه ٢٢٪ واكمال بناية مديريتي ماء ومجاري نينوى وبنسبة انجاز تصل إلى ٩٠٪ واكمال بناية مديرية ماء التأميم وبنسبة انجاز (٢٦٪) واكمال مشروع ماء طوز كفري وبنسبة انجاز (٦١٪) وماء ناحية العوجة وانشاء خزان عالٍ وبنسبة انجاز وصلت إلى (٦٩٪) في صلاح الدين واكمال بناية مديريتي ماء ومجاري ديالى واكمال مشروع ماء راوة وبنسبة انجاز متحققة (٦٠٪) ومشروع ماء القائم بنسبة وصلت إلى (٦٢٪) ضمن محافظة الانبار واكمال الخزان العالي لمشروع ماء ابي غريب في بغداد وبناية مديريتي الماء والمجاري في النجف واكمال مشروع ماء الحي والموفقية بنسبة انجاز بلغت (٢١٪) واكمال ابنية مديريتي الماء والمجاري في محافظة واسط وذي قار وميسان اضافة إلى انشاء ابنية خدمية في محطة الضخ الرئيسة في البصرة وهي قيد الاعلان.

المشاريع الجديدة

في حين تم تخصيص مبلغ ٥٠ مليار دينار لتنفيذ المشاريع الجديدة في المحافظات وهي تشمل مشروع ماء الموصل الساحل الايمن ومشروع ماء الحويجة في التأميم ومشروع ماء الشرقاط في صلاح الدين وماء خان بني سعد في ديالى ومشروع ماء الفلوجة في الانبار ومشروع ماء ابي غريب في بغداد ومشروع ماء كربلاء ومشروع ماء المناذرة في النجف ومشروع ماء الهاشمية في بابل ومشروع ماء عفك آل بدير ومحطة تقوية الشنافية في القادسية ومشروع ماء الكوت ومشروع ماء السلمان في المثنى ومشروع ماء الرفاعي في ذي قار ومشروع ماء العمارة ومشروع ماء ام قصر في البصرة.

تخصيصات اضافية

في حين خصص مبلغ ٤٠ مليار دينار لتنفيذ مشاريع الاعمار وتشمل حفر ابار في المحافظات بنسبة ١٥٪ ومد شبكات الماء بنسبة ٢٢٪ وتجهيز ونصب وحدات ماء مجمعة بنسبة ٣٠٪ وتاجيل مشاريع الماء والشبكات الموجودة بنسبة ٢٧٪ وانشاء مخازن في المحافظات بنسبة ٢٥٪ وانشاء اسيجة للمشاريع والمجمعات المائية بنسبة ٣٧٪ وانشاء ابنية لمراكز الماء في الاقضية والنواحي بنسبة ١٧٪ والدراسات والتصاميم بنسبة ٢٠٪ فيما تشمل المشاريع المنفذة على الميزانية التشغيلية صيانة ١٥٠ مشروعاً مابين مجمعات مائية وصيانة شبكات الماء والانابيب الناقلة بطول ٦٠٠ كم وصيانة ٢٠٠ الية تخصصية و ١٥ بناية.

مساهمة المنظمات الانسانية

واوضحت المهندسة برواري ان المديرية العامة للماء قامت وبتنسيق مع المنظمات الانسانية بتنفيذ وتأهيل عدد كبير من مشاريع الماء والمجمعات المائية والتي كان لها الدور في التوجيه والاشراف الفني واعداد التصاميم وشملت تأهيل ٤٥ مشروعاً لإنشاء ماء مركزياً وصيانة ٩٠٠ مجمع مائي و٣٠ محطة تقوية مائية ومد شبكات توزيع الماء بطول ٣٠٠كم وتجهيز ونصب وصيانة مولدات في المشاريع والمجمعات المائية وصيانة اليات تخصصية وتجهيز مواد التصفية والتعقيم وإقامة دورات تدريبية للعاملين في مشاريع الماء .

خطة بشقين

واشارت المهندسة برواري الى ان مديرية الماء قسمت احتياجاتها الى قسمين: قصيرة المدى وبعيدة المدى وقد شملت احتياجات المدى القصير معالجة سريعة وذات كلفة واطئة لشحة المياه التي تعاني منها اغلب المدن والقرى والتي تصل نسبة الانجاز الى (٥٨٪) في تجهيزها للماء الصافي اضافة الى نصب وحدات ماء مجمعة بطاقات عالية تصل الى ١٠٠م٣\ ساعة والتي يمكن الاستفادة منها بوقت قصير وتجهيز ونصب وحدات تحلية ذات طاقة ٥٠٠ م٣ \يوم لتجهيز المواطنين في المناطق الجنوبية الذين يعانون زيادة نسبة الاملاح الذائبة في الماء اضافة الى توفير مواد ومستلزمات التعقيم والانتاج والصيانة لمشاريع ومجمعات الماء والشبكات العامة.

بينما كانت الاحتياجات للمدى البعيد تشمل انشاء مشاريع معالجة المياه المركزية في المدن والقصبات والقرى والتي تصل سعاتها من ٢٢٠٠٠ – ٣٢٠٠٠م٣ يومياً وتنفيذ انابيب الماء الناقلة وشبكات التوزيع لضمان ايصال الماء الصالح للشرب ابتداءاً من المدن الى ابعد نقطة في القرى والارياف وانشاء مشاريع كبيرة لتحلية المياه للمناطق الجنوبية والتي تعتمد اساليب التكنولوجيا الحديثة وربطها على شبكات توزيع المياه اضافة الى تطوير وتدريب الملاكات الفنية والادارية والتشغيلية وتفعيل دورها في مجال تصاميم المشاريع وتنفيذها وادارتها وتشغيلها وبما يتلاءم والتطورات الحديثة العالمية.

معاناة قطاع الماء

وكشفت المهندسة وزيرة البلديات ان قطاع الماء في العراق يعاني مشاكل عدة منها عجز في الطاقات الانتاجية المتاحة لسد احتياجات المواطنين للماء الصالح للشرب وتفاقم ازمة الكهرباء واستمرارها لسنوات مما اثر على تشغيل مشاريع هذا القطاع التي ادت الى عطل العديد من المضخات والاجهزة العاملة في هذه المشاريع والنقص في كميات الوقود المطلوبة لتشغيل المولدات وزيوت المحركات اللازمة للصيانة والادامة والتشغيل اضافة الى معاناة من قلة التخصيصات المالية المرصودة سواء كانت ضمن الموازنة التشغيلية او الاستثمارية والتي لن تساهم في سد العجز في الطاقات الانتاجية وانجاز مشاريع جديدة على المدى القصير وانما لسنوات طوال تتجاوز الـ١٠ سنوات ونقص في التخصيصات المالية لاستيراد المواد والمعدات التي يحتاجها القطاع في ادامة تشغيل وصيانة المشاريع ووحدات الماء المجمعة والشبكات المائية وتشمل / المضخات بانواعها المختلفة والمنظومات الكهربائية واجهزة التعقيم والتصفية والانابيب بانواعها البلاستيكة و(الدكتايل) و(البولي اثيلين) وغيرها ونقص الملاكات التشغيلية والوسطية العاملة في هذا القطاع والتي تحتاج الى تأهيل وتدريب ورفع كفاءاتهم اضافة الى قلة الاليات وتشمل السيارات الحوضية والسحب و(اللوريات) والحفارات و(الكرينات) والرافعات الشوكية والسيارات الانتاجية لنقل وتحرك الفنيين والمهندسين والعمال في مواقع عملهم.

المعالجات المطلوبة

وبينت المهندسة برواري ان الوزارة وضعت خطة لمعالجة هذه المعوقات وتتضمن اعطاء الاولوية في رصد المبالغ اللازمة سواء كانت ضمن المنهاج الاستثماري او الموازنة التشغيلية بما يسهم في تنفيذ مشاريع جديدة لزيادة الطاقات الانتاجية وكذلك تأمين المواد والمستلزمات المطلوبة لاعمال الادامة والصيانة والتشغيل للمشاريع القائمة حالياً وتأمين الطاقة الكهربائية اللازمة من خلال تدخل الدولة مع قطاع الكهرباء وتشغيل مشاريع الماء العاملة حالياً وضرورة ربط هذه المشاريع على الخطوط الحرجة لضمان عدم شمولها بالقطع المبرمج كون الماء يشكل حاجة انسانية ضرورية للحياة وديمومتها والتنسيق مع وزارة النفط لتأمين كميات زيت المحركات والدهون اللازمة لتشغيل المولدات العاملة في مشاريع الماء وتأمين الدرجات الوظيفية لرفد هذا القطاع بكفاءات جديدة وموظفين ذوي مؤهلات علمية تساهم في رفع كفاءة العمل وتهيئة الفرص التدريبية وتأهيل الملاكات العاملة حالياً.

بمشاركة ١٥٠ متخصصاً من محافظات البصرة وميسان وذي قار وبغداد

مؤتمر لانعاش الاهوار في هور ابي زرك الشهر المقبل

حسين كريم العامل

تحت شعار (مؤتمر الاهوار المنشود من اجل عودة الفردوس المفقود) عقدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاهوار في محافظة ذي قار اجتماعها التنسيقي الثالث على قاعة مديرية الموارد المائية للتحضير لمؤتمر الاهوار الذي من المقرر ان يعقد خلال اب القادم في هور ابي زرك التابع لناحية الاصلاح. وناقش المشاركون في الاجتماع تسمية اللجان التي ستشرف على عمل المؤتمر وتحديد اسماء المشاركين في كل لجنة حيث ضمت لجنة التنظيم والاعداد كلا من الدكتور نجم عبد عذيب ورئيس المهندسين نداء عودة حسين والمهندس عادل حامد كنو والمهندس الزراعي علي حسين رداد في حين ضمت اللجنة الاعلامية السيد علاء عبد عودة ورياض كاظم عبد الله وباسم طعمة حيال والمهندس ناصر فهد اما لجنة البحوث فقد ضمت كلاً من الدكتور عزيز عباس الهلالي ومحمد الجنابي ومحمد عباس ناصر وممثل مديرية الموارد المائية بينما ضمت لجنة الضيافة والصرف كلاً من مهدي صالح سلمان وفاضل حسن علي وياس خضر ثامر وناظم فارس بدر الرميض.

وقد تم خلال الاجتماع تحديد محاور المؤتمر من قبل لجنة البحوث التي اختارت ثلاثة عناوين تدور حولها البحوث وهي:-

١-الخدمات والبنية التحتية.
٢-الاستثمارات.
٣-المهجرون.

كما تم تحديد برنامج المؤتمر الذي تضمن اضافة الى البحوث جولة ميدانية للأطلاع على واقع ومعالم الاهوار للمشاركين في المؤتمر وكذلك تحديد عدد المدعوين للمؤتمر بـ(١٥٠) من ضمنهم (٢٠) شخصاً من محافظة البصرة و(٢٠) شخصاً من محافظة ميسان و(٩٠) شخصاً من محافظة ذي قار اضافة الى (٢٠) شخصاً من العاصمة بغداد.

وقد حضر الاجتماع السيد نائب محافظ ذي قار ورئيس المجلس الانتقالي في المحافظة اللذان قدما عدة افكار لتطوير عمل اللجنة التحضيرية للمؤتمر منها تفعيل مساهمة المجالس البلدية في مناطق الاهوار في انجاح المؤتمر واقتراح توجيه دعوات الى ممثلي الدول المانحة ودول الجوار للأسهام في مناقشة محاور المؤتمر والاطلاع على واقع الاهوار اضافة الى مناقشة امور اخرى تركزت على الواقع المعيشي للمهجرين والمهاجرين وتعزيز الوضع الامني الذي عدوه اهم عامل في استقطاب الاستثمارات الاجنبية لمناطق الاهوار.

الدعوة ستوجه الى الدول المانحة ودول الجوار والمؤتمر يبحث في ثلاثة محاور

تطالب بدعم المستشفيات في المحافظة بالاجهزة الطبية والادوية المطلوبة

لجنة لارسال الحالات المرضية المستعصية الى خارج العراق في المثنى

السماوة / عدنان سمير

خلال ثلاثة عشر عاماً من الحصار وحربين مدمرتين طالتا كل شيء باسبابها التخريبية وانعكاساتها المرعبة على الشعب العراقي ظهرت نتائج على صحة الكثير من المواطنين والتي كان العديد منها لا يمكن شفاؤه بسهولة ويسر في العراق لقلة الاجهزة و المعدات وهجرة او عدم وجود(الكوادر)الطبية التي تساهم بمعالجة هذه الامراض التي اخذت تهدم الانسان وتهدده بالخطر والموت.

لجنة لجميع الاختصاصات

ويهدف مساعدة هؤلاء المرضى ومعالجتهم فقد شكلت دائرة صحة محافظة المثنى لجنة للنظر في الحالات المستعصية التي تستوجب العلاج خارج القطر ولايتوفر علاجها في الداخل .

الدكتور حسين علي موسى رئيس اللجنة اكد لـ(المدى) ان هذه اللجنة مرتبطة بدائرة المكتب التنفيذي بوزارة الصحة قسم الصحة الدولية وتضم في عضويتها الاطباء (علي طه وداوود سلمان الجبوري وحسن الزهيري و محمد جاسم جثير وهاتف الكرعاوي والهام ابراهيم الربيعي) وهؤلاء من اختصاصات مختلفة حيث تقوم اللجنة بفحص وتقييم حالاتهم.

واضاف ان هناك ضوابط لأرسال المرضى منها على ان لايتجاوز عمر المريض ٥٠ عاماً ويفضل الاطفال وان يستفيد المريض من احالته الى جهه العلاج.

علماً ان الوزارة لم تحدد لنا رقماً معيناً او محدداً وانما ترسل جميع الحالات التي تستوجب الارسال وفق الضوابط الصحية وقد احالت حتى الان عشرين مريضاً. كما ان الاحالات هي لمنظمات انسانية تابعة لدول مختلفة وكل منظمة تأخذ عينات معينة فهناك منظمات تأخذ الاطفال ومنظمات لامراض القلب واخرى للعيون او الكسور وغيرها، وان هذه المنظمات تتحمل نفقة علاجهم وارسالهم.

تصاعد الحالات المستعصية

واشار الى ان البرنامج مفتوح واجتماعنا اسبوعي من كل يوم خميس لمعاينة هذه الحالات وفحصها والنظر في اسبقيات الاصابة وان الحالات المسجلة حالياً في تصاعد مستمر وذلك يعود الى هجرة بعض الاختصاصيين المتميزين وتدمير البنية التحتية لبعض المراكز الصحية المهمه وعدم وجود التخصيصات المالية لهذا الغرض، حيث ان هناك بعض المرضى والحالات تستوجب مداخلة جراحية خاصة واجهزة وادوات تمريض خاصة غير متوفره في العراق. ودعا الى اجراء حملة وطنية من خلال المنظمات الانسانية ورجال الدين والميسورين لجمع مبالغ من المال واجهزة طبية لدعم المستشفيات وتجهيزها بالمواد لمساعدة المرضى في الداخل لتشمل اكبر عدد ممكن من المرضى في العراق بدلاً من هذه الاجراءات التي ربما لاتخدم العديد من المرضى .

في نينوى

بحث اعادة افتتاح المرافق السياحية في المحافظة وتوفير الخدمات والحماية الامنية للسياح

الموصل / نزار عبد الستار

تدرس محافظة نينوى في الوقت الحالي امكانية اعادة افتتاح المرافق السياحية في المحافظة وتأهيلها بالشكل الذي يضمن ازدهارها من جديد. وقد علمت (المدى) من مصدر في مجلس محافظة نينوى ان المجلس اتخذ العديد من القرارات التي تساعد على التوصل الى نتائج جيدة في هذا المضمار وذلك للحاجة الماسة الى استثمار المواقع السياحية في عموم المحافظة. واوضح المصدر ان نينوى ترغب في دخول المنافسة السياحية وهي راغبة هذه المرة بتحقيق انجازات تتحدى الظرف الامني الصعب وتساعد على انعاش السياحة.

وعلى صعيد متصل علمت (المدى) ان الملاكات الهندسية في سد الموصل قد اكملت تأهيل القرية السياحية في السد وهي قادرة في الوقت الحاضر على استقبال الزوار . وكشف مهندس يعمل في المشروع ان ادارة السد فاتحت مديرية شرطة نينوى بخصوص توفير الحماية الامنية للقرية السياحية وان الامر الان قيد الدرس.

ومن جهة اخرى عادت المرافق السياحية المنتشرة على ضفاف دجلة في منطقة الغابات في الموصل الى العمل وسط حراسة اهلية مشددة حيث تتوفر في الموقع المذكور العديد من (الكازينوهات) والمطاعم السياحية، وتعتبر منطقة الغابات من اشهر المواقع السياحية في المدينة ، ويقوم اصحاب (الكازينوهات) والمطاعم في الوقت الحالي بتوفير الحماية للزائرين بالاعتماد على قدراتهم الذاتية وذلك لعجز الشرطة عن القيام بالمهمة.

وكانت (المدى) قد رصدت من خلال اطلاعها على محاضر اجتماعات لجنة اعادة تنظيم الموصل وكذلك اللجنة السداسية التي تضم الدوائر الخدمية في المحافظة، الاهتمام البالغ في اعادة هيكلة الخدمات وايجاد سبل ناجعة للتنسيق بين مختلف الدوائر، كما انها حثت مجلس المحافظة على عدم عرقلة اللجان الخاصة بالخدمات. وفي هذا المجال سرب مصدر في قائم مقامية الموصل لـ(المدى) ما مفاده عزم المحافظة على القيام بحملة واسعة لتنشيط السياحة في المحافظة وكشف عن وجود خطة واسعة تساهم فيها العديد من الدوائر والوزارات من بينها دائرة الاثار. كما علمت (المدى) ان اتفاقا ابرم بين محافظة نينوى ووزارة الثقافة يتم بموجبه صيانة منارة الحدباء التاريخية والاثار المتبقية من سور الموصل المحاذي لنهر دجلة وذلك بالاعتماد على دراسة شاملة قدمت الى الوزارة في وقت سابق وتمت المصادقة عليها من قبل الوزارة.

وتشير المعلومات المتسربة من مجلس المحافظة الى وجود استشارات موثوق بخبرتها تقدم العون للادارة المحلية ويتم الاخذ بها في الخطط الموضوعة وتبين تلك المعلومات ان النية متجهة الى اتباع طرق غير تقليدية لانهاض السياحة في المحافظة.

وتعتبر المشكلة الامنية اكبر عقبة في الوقت الحالي امام الخطة السياحية الشاملة ومن المتوقع ، حسب المعلومات التي توفرت لـ(المدى) ، ان يتم تشكيل قوة حراسة تابعة للشرطة على غرار قوة حماية المنشآت تساهم في توفير الامن للمرافق السياحية. ومن المؤمل ان تكشف محافظة نينوى عن تفاصيل عملها في هذا المجال بعد اجراء انتخابات المحافظ الجديد.

والتي من المتوقع ان تتم مطلع الاسبوع الحالي.